اسم المصدر : اليمامة

التاريخ: 2015-01-01 رقم العدد: 2339 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 6 رقم القصاصة: 1

الميزانية العامة كما يراها الخبراء:

تحدٍّ بين الإنفاق والدخل

الميزانية الجديدة للعام المالي ١٤٣٦هـ - ١٤٣٧هـ التي أعلنت الأسبوع الماضي تضمنت مؤشرات واضحة على أن خطط وبرامج التنمية الشاملة مستمرة برغم انخفاض أسعار النقط العالمية، وأن مسيرة البناء والنماء التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز متواصلة بذات الزخم الذي شهدته المملكة في الأعوام الماضية؛ ليست فقط في مشاريع التنمية والمقدسات والبنيات الأساسية القائمة، بل باعتماد مشاريع تنموية جديدة.

«اليمامة» طلبت من عدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين تسليط إضاءات على أهم ملامح الميزانية الجديدة فكانت هذه المداخلات:

إعداد: سامي التتر - توفيق نصر الله

الميزانية تضمنت مؤشرات واضحة تؤكد استمرار مشاريع وبرامج التنمية الشاملة

ارتفاع سعر الريال

قال أ. د. وديع أحمد كابلي أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز: إن ميزانية عام ٢٠١٥ م جاءت كما كنا متوقعين فالإيرادات قدرت بـ ٧١٥ مليار ريال وهو احتساب سعر البترول على خمسين دولاراً أما المصروفات فقد بلغت ٨٦٠ مليار ريال وهي تعتبر أقل من مصروفات العام الماضي التي بلغت ١١٠ مليارات ريال، فالفرق في الانخفاض في المصروفات ٢٤٠ مليار ريال وهو أقل من العام الماضي، والمرسوم الملكي يسمح لوزير المالية بالسحب من الاحتياطي لتغطية العجز أو الاقتراض، وأنا شخصياً أفضل أن يكون السحب من الاحتياطي بدلًا من الاقتراض حتى لا يزيد الانكماش في الاقتصاد المحلي؛ لأن الإنفاق سيكون أقل من إنفاق العام الماضي

اسم المصدر : اليمامة

التاريخ: 01-01-2015 رقم العدد: 2339 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 6 رقم القصاصة: 2

ولي العهد لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية لإقرار الميزانية

فالاحتياطي قد وجد أساساً لمثل هذه الحالات، أما بالنسبة للجوانب الإيجابية على الاقتصاد المحلي فهي أن انخفاض سعر البترول قد أدى إلى ارتفاع سعر الريال والدولار؛ وهذا سيعوض بعض آثار انخفاض الإنفاق، حيث إن أسعار الواردات ستكون أقل بنسبة ١٠ إلى ٢٠ ٪ وهذا سينعكس على انخفاض تكاليف المعيشة وانخفاض معدل التضخم وزيادة القوة الشرائية للريال السعودي في الداخل أو الخارج فالسائح السعودي سيستفيد من ارتفاع سعر الريال وانخفاض أسعار العملات الأخرى، وعندما نتحدث عن انخفاض مستوى التضخم ومستوى الأسعار فإن هذا يعني ارتفاع مستوى المعيشة لأصحاب الرواتب والأجور والمعاشات، لأن أي انخفاض في أسعار السلع يعد كأنه ارتفاع في الأجور فإذا كان راتب الشخص ثلاثة آلاف ريال وانخفضت أسعار السلع والسيارات وبقية المواد الغذائية فسترتفع القوة الشرائية لديه كأنه حصل على زيادة في الأجر أما فيما يتعلق بالبنود الأخرى للميزانية فالتعليم والصحة زادت عن الأعوام السابقة بسبب زيادة عدد السكان، وهذه البنود دائماً تتزايد لزيادة الحاجة إلى التعليم والصحة فنحن لدينا زيادة سكانية نحو ستمائة ألف نسمة سنوياً مما يستلزم فتح مدارس ومستشفيات وخدمات أخرى لهؤلاء، وأما بالنسبة للبنود الأخرى كالمشاريع فأعتقد أن معظم التركيز سيكون على إنهاء المشاريع المتعثرة التي تم اعتماد بنودها في السنوات السابقة.

تركيز الإنفاق الحكومي

أما الدكتور مقبل صالح الذكير، فيتطرق من جهته، لإمكانية ترجمة ما جاء في هذه الميزانية، إلى واقع يلامس احتياجات المواطن مباشرة، قائلاً: لا بد أن يكون هناك تركيز في الإنفاق الحكومي، فمثلاً في قطاع التعليم لا بد أن يكون هناك تركيز على العملية التعليمية، بما يضمن تطور عقول وأفكار أبنائنا. وفي قطاع الصحة، لا بد أن تصل هذه الخدمة بدرجة عالية من الكفاءة والتميز لكل مواطن، من خلال تطوير مراكز الأحياء، كون هذه المراكز تخدم شريحة كبيرة من السكان، والتقليل من المدن الصحية، بمعنى لو كانت لدينا مدينتان أو ثلاث مدن صحية في مناطق ومدن المملكة الرئيسة كافة، لكان ذلك كافياً، بحيث تتخصص هذه المدن في معالجة الأمراض المستعصية، بينما تتولى مراكز الأحياء السكنية معالجة الأمراض العادية، والأمراض الموسمية، شريطة أن يتم تطويرها من حيث مدها بالكفاءات الطبية المتميزة، لتكون على كامل استعداداتها لاستقبال مرضى هذه الأحياء.

الإنفاق الحكومي مستمر بأرقام قياسية اعتمادات لمشاريع جديدة

ممكن تخدم المملكة ككل كمراكز للأمراض المستعصية، لكن نحن عندنا مشاكل أمراض يومية، أو موسمية هذه ممكن المراكز الصحية أن تقوم بمعالجتها، هذا على المدى القصير، لكن على المدى الطويل، قد تكون الشركات الحكومية هي آلية تستحق التفكير بحكم أنها ستنقل الإنفاق الحكومي من مجرد إنفاق حكومي للاستهلاك، إلى إنفاق حكومي يستهدف شريحة كبيرة من الناس، أما في

اسم المصدر : اليمامة

التاريخ: 01-01-2015 رقم العدد: 2339 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 6 رقم القصاصة: 3

د.مقبل الذكير: لا بد من أن يكون هناك تركيز في الإنفاق الحكومي والدولة حريصة على المحافظة على مستوى معيشة عالٍ للمواطنَ

د. عدنان الشيحة: الميزانية الجديدة استوفت كل المتطلبات التنموية للعام القادم ولم تتضمن أي تراجع في الإنفاق العام

التوظيف، مثلما هو حاصل في أرامكو التي تستوعب الخريجين؛ وهنا لا بد من أن نصحح مقولة (مواءمة خريجي الجامعات لسوق العمل) إلى (يجب أن نوائم سوق العمل لخريجي الجامعات)، فخريجو الجامعات الوطنية والمبتعثون كذلك الذين تجاوز عددهم ربع مليون، هؤلاء عندما يعودون تكون لهم معارف ومهارات يجب أن يكون لدينا شركات وصناعات تستطيع أن تستوعب هذا الكم الهائل من الخريجين ومن العقول النيرة والكفاءات العالية، وهذا لا نستطيع توفيره إلا من خلال القطاع الحكومي الذي عليه أن يأخذ مبادراته، مثلما بادر في إنشاء سابك وأرامكو، وبرأيي لو كانت هناك شركة مخصصة للأعمال المدنية، للقيام بأعمال الجسور والطرقات والمنشآت الحكومية، فباعتقادي أنها ستستوعب جميع خريجي الجامعات، وأيضاً سيضيف خبرة تراكمية لها، وليس ذلك فحسب، ولكن أيضاً حتى الشركات على مستوى المناطق، وهذا سيؤدي إلى تحقيق اللامركزية، والمشاركة الاقتصادية بمعنى إذا كان هناك ضعف في الإدارة المحلية في وقتها الراهن، فأنا أعتقد أن اللامركزية الاقتصادية من خلال إنشاء شركات للأعمال المدنية في كل منطقة من مناطق المملكة سيسهم بإذن الله في أن تكون هناك مشاركة للسكان في العملية الإنتاجية والتنموية، وهذا سينتج عنه توظيف أبناء المنطقة ويكون بمثابة بوصلة لتوجيه التنمية المحلية في المناطق.

وما أود أن أخلص إلى قوله، إن هذه الميزانية بما حملته من أرقام ومؤشرات، يعطينا دلالة كبيرة على حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله- على أن تبقي مستوى التنمية ومستوى المعيشة للمواطن عند مستويات عالية، أو على الأقل مقبولة، في ظل الانخفاض الحاصل في أسعار النفط، الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات، ومع هذا جاءت الميزانية لتحقق أولويات وطنية، وهذا حقيقة تعكس السياسة المالية المتبعة من قبل حكومتنا الرشيدة، التي دائماً تأخذ في عين الاعتبار، جانب رفاهية المواطن، كأولوية أساسية في أي عملية إنفاق حكومي.

موازنة التحدي

ويرى الأستاذ فضل بن سعد البوعينين المحلل الاقتصادي المعروف أنه رغم التقلبات الحادة في أسواق النفط وانخفاض الأسعار بنسبة ٥٠ في المائة استمرت الحكومة في إنفاقها التوسعي وأقرت موازنة العام ٢٠١٥ بحجم إنفاق متوقع بلغ ٨٦٠ وهو تأكيد لنهجها التوسعي الهادف إلى استكمال البنى التحتية ودعم الاقتصاد وخلق مزيد من الوظائف. التحفظ في احتساب سعر النفط في الموازنة بات أكثر واقعية مع انخفاض الأسعار، حيث قدرت الإيرادات بـ ٧١٥ مليار ريال ما يعني أن الموازن بنيت على عجز متوقع بحدود ١٤٥ مليار ريال. لا أعتقد أن وجود عجز محدود في موازنة العام القادم سيشكل عبئاً على الحكومة بسبب توافر الاحتياطيات الضخمة؛ إضافة إلى توافر السيولة التي يمكن الاستفادة منها في تمويل العجز من خلال السندات. تشير بعض التقارير إلى إمكانية صعود أسعار النفط في النصف الثاني من العام ٢٠١٥ وهذا إن حدث فسيجنب الموازنة العجز المتوقع بنهاية العام. وأعتقد أن السعودية استفادت كثيراً من تحوطها في السنوات الماضية التي ركزت فيها على بناء الاحتياطيات وخفض الدين العام وهذا ما ساعد اليوم في استمرار الإنفاق العام بوضعيته السابقة دون تغيير رغم الانخفاض الحاد في الدخل. وكالعادة ركزت الموازنة على قطاعي التعليم والصحة؛ اللذين استأثرا بالجزء الأكبر من الموازنة؛ لأن اللافت هو في الزيادة الكبيرة

اسم المصدر : اليمامة

التاريخ: 01-01-2015 رقم العدد: 2339 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 6 رقم القصاصة: 4

في حجم مخصصات القطاع الصحي ما يعني الدفع نحو إنشاء مزيد من المستشفيات والمراكز ورفع جودة القطاع الصحي وحجم الأسرّة المتاحة. كما أن الموازنة ركزت على صناديق التنمية الحكومية، حيث لم يمنع انخفاض الدخل الحكومة من دعم تلك الصناديق المهمة في منظومة الدعم الحكومي.

ومن المؤشرات الاقتصادية المهمة التي أعلن عنها نمو القطاع غير النفطي بشقيه الحكومي والخاص بنسبة ٨,٢١ ٪ وهي نسبة متميزة لم تكن لتتحقق لولا الإنفاق الحكومي التوسعي. إضافة إلى نمو الصادرات غير النفطية بنسبة ٣ ٪ وهي نسبة معقولة إذ إننا نبحث عن مضاعفة هذه النسبة من أجل خفض نسبة الصادرات النفطية مقابل الصادرات غير النفطية. وبشكل عام يمكن أن نطلق على موازنة ٢٠١٥ موازنة التحدي في جانبي الإنفاق والدخل. وهذا يفرض على الحكومة أن تركز كثيراً على كفاءة الإنفاق بعيداً عن الهدر وتحقيق الجودة والإنجاز السريع لمشروعاتها. ففي النهاية يبحث المواطن عن الإنجاز ولا يهتم كثيراً بالأرقام المعلنة.

لا تراجع في الإنفاق

ويقول الدكتور عدنان عبدالله الشيحة: ميزانية المملكة العربية السعودية العامة لعام ٢٠١٥م، أرى أنها استوفت جميع المتطلبات التنموية للعام القادم، ولم تشهد تراجعا في الإنفاق الحكومي، وهذا من شأنه أن يدفع - بإذن الله- جهود التنمية، ويبقي الإنتاج الوطني على مستوى جيد جداً، فعلى مستوى التعليم العالي، أخذت الجامعات حقها من الميزانية، وهذا يبشر بالخير، لأن الجامعات تمثل مورداً أساسياً للموارد البشرية، وكذلك قطاع الصحة والتعليم العام، أيضاً ما خصص من الإنفاق الحكومي من الميزانية لهذين القطاعين، كان كافياً جداً، ودائماً أحرص عند اعتماد أي ميزانية، للتطرق للميزانيات التي سبقتها، لأنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار جانب إعادة توزيع الدخل كأساس في رصد المخصصات، وأقصد بذلك رصد آلية هذا الإنفاق، إذ إن الميزانية تمثل إنفاقاً سخياً، ولكن يجب أن تصل إلى أكبر عدد من المواطنين، ويكون لها تأثير إيجابي على مستوى معيشة المواطن العادي، ونحن نجد في بعض الأحيان، هذه المخصصات المالية تنفق على مشاريع كبيرة، ويقوم بتنفيذ هذه المشاريع شركات ضخمة، لدرجة أنه أصبح هناك نوع من الاحتكار للاستفادة من هذا الإنفاق، ولذلك من الغريب أن يكون هناك إنفاق سخي حكومي، ومع هذا ما زلنا نعاني من مشكلتي البطالة والفقر، ومن الضرورة بمكان أن يكون هناك جانب لمسالة إعادة توزيع الدخل، وهنا اقترح بإنشاء شركات حكومية على غرار شركة سابك وشركة أرامكو بحيث يكون جزء كبير منها ملكاً للدولة، وجزء آخر يطرح للاكتتاب العام وبهذا نوسع دائرة المنفعة التي يتحصل عليها من الإنفاق الحكومي، بدلاً من احتكارها فقط على بضع شركات تستفيد منها وتوظف عمالة أجنبية، أيضاً جانب نقل التقنيات والخبرة والمعرفة أمر ضروري، وهذا هو توجه الخطة الخمسية الحالية التي تهدف إلى بناء مجتمع المعرفة، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أتيحت فرصة لخريجي الجامعات لتوظيف معارفهم ومهاراتهم في تجارب واختراعات جديدة، تشجع من خلالها الشركات الحكومية والخاصة للاستفادة منهم.

أيضاً نحن نحتاج إلى إيجاد قسم للتطوير والأبحاث، فلا يعقل أن يكون لدينا مؤسسات ومصانع كبرى لتحلية المياه، ولا يكون لدينا خبرة في تطوير هذه الآلية وصيانتها؛ فهذا عيب تنموي كبير يجب أن يؤخذ في الحسبان.

د. وديع كابلي: انخفاض أسعار النفط أدى إلى ارتفاع سعر الريال مما يؤدي لانخفاض أسعار الواردات بنسبة ١٠ - ٢٠ ٪

فضل البوعينين: لا أعتقد أن العجز المحدود في الموازنة يشكل عبئاً على الحكومة في توافر الاحتياطيات الضخمة